مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والامنية على الساحتين الدولية والاقليمية

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

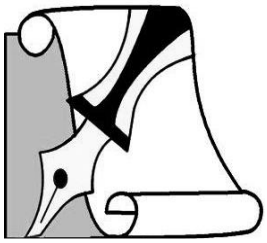

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية على الساحتين الدولية والإقليمية

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

مُعطَيات الساحتين الدولية والإقليمية من زاوية الدور السعودي
سَقَط القناع عن القناع

د. لينة بلاغي

من الواضح أن المملكة العربية السعودية حاولت في السنوات القليلة الماضية، وعلى وقْع التجارب العديدة التي مثّلت نجاحات في أماكن وإخفاقات في مواضع أخرى، إعادة صياغة تموضعها الإقليمي والدولي، وتطوير سلوكيات وآليات على وقْع الصفعات والمُتغيّرات، للوصول إلى "الأهداف بأقل التكاليف"؛ وهذه قاعدة جوهرية في الصراعات على مرّ التاريخ؛ فاتحة المجال أمام التساؤل والتكهّن حول مدى التحوّلات الواقعة وآثارها المُرتقبة وأسبابها وتَلمّس نتائجها.

ولَعلّ الحديث يطول في تَتَبّع سياسات المملكة الخارجية والداخلية؛ إلّا أنّ البارز فيها ارتبط منذ مطلع العام 2015 بشخصية ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، وطموحاته للوصول إلى سدّة العرش، ورؤيته للدور المُرتقب للمملكة العربية السعودية في المنظومة الدولية، ومُحاولة تحويلها إلى لاعب فاعل في مصاف اللاعبين الإقليميين، ليس على مستوى الاقتصاد فحسب، بل على المستوى السياسي والعسكري – التكنولوجي والإيديولوجي، يُمكن تَلمّس مُجمَل وجوهها في رؤية 2030، وجغرافياً بمشروع "نيوم" الطموح جداً، والتي تُشكّل مُنطلقاً فكرياً وعقائدياً ونفسياً بالنسبة لهذه الشخصية الإشكالية في الظاهر.

نسبياً، تَزامن مشروع "نيوم" مع إطلاق "صفقة القرن" ونَقْل السفارة الأمريكية للقدس وإعلانها عاصمة "الكيان"، وانطلاق فاعليات التطبيع العربي، ليَأتي مشروع "نيوم" ورؤية 2030 من خارج سياق الوقائع التاريخية والاقتصادية والدينية كمشروع، المدينة المستقبلية، الرأسمالي الحضاري بامتياز، والتي تُمثّل فيه التكنولوجيا والخبرات الإسرائيلية حَجَر زاوية.

على الخريطة، اتّضح في حينه أن المشروع يضم إلى جانب منطقة تبوك، جزيرتي تيران وصنافير، بالإضافة إلى أجزاء من سواحل خليج العقبة وشواطئ البحر الأحمر وحدود السعودية مع دولتي مصر والأردن. لكن،

للمفارقة، "فإن شعاع نيوم كبير جداً بحجم الطموحات الإسرائيلية بـــ"إسرائيل الكبرى"؛ مشروع يوحّد الجهود ويُضاعف الإمكانات التي تُبْذل لوصْل المُحيطين الأطلسي والهندي عبر بحري الأبيض المتوسط والأحمر، ويفتح الآفاق مُستقبلاً للالتفاف على، أو للشراكة، أو لاستيعاب أحْزمة الصين وطُرُقها الحريرية " (2018، نيوم: الدرع الواقي للنظام السعودي، موقع العهد الإلكتروني).

وكان من الواضـــح في ذلك الوقت أن رؤية 2030، على جَمالها، قد بُنِيت من واقع الالتفافات الخادعة لإدارة الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، وصهره الشاب، اليهودي الأصل، جاريد كوشنر، والذي تمكّن من إحداث خَرْق على مستوى توافقات "مسار أبراهام الديني"، أو فكرة "الولايات الإبراهيمية المتحدة"، تحت عناوين بَرّاقة، مثل "حلّ الخلافات بين الأديان الإبراهيمية والتركيز على المُشتركات"؛ مشروع عميق، لكنه في الصميم، ويا للصدفة، يَتَناغم أيضاً مع فكرة "إسرائيل الكبرى" و"شعب الله المختار"!

لكن سلسلة من المُتغيّرات على مستوى الإدارة الأمريكية والأوضاع الإقليمية في المنطقة، دَفَعت باتجاه حَرْف المسار "الإبراهيمي" نسبياً، أو بالأحرى تأخيره؛ ولعلّ أبرزها الصفعة الأمريكية التي وَجّهتها آنذاك إدارة دونالد ترامب للحليف الســعودي، بعدم التزامها بحفظ أمْن الســعودية والمنطقة عشــيّة اســتهداف اليمنيين لمنشــآت "أرامكو"؛ وهي صــفعة أدار لها ابن ســلمان خَدّه الأيســر نظراً لتغاضــي ترامب عن مَلفّات تتعلق بالحقوق والحريّات كانت مؤثّرة في حينه على مسار التوجّه "نحو العرش" لابن سلمان.

لكن التباعد بين الجانبين الأمريكي والسعودي تَطوّر مع وصول الإدارة الديمقراطية الى سدّة الحكم في أمريكا والوعود التي قَطَعها جو بايدن لناخِبيه.

خلفيّات التغيير السعودي وردّ الصفعات:

- لقد قام جزء من حَمْلة الرئيس الأمريكي جو بايدن الانتخابية على مُعارضــة الدعم والحماية التي حصــل عليها ولي العهد الســعودي من قِبل ادارة ترامب في حينه، حيث تَحوّل ملف الصــحفي الســعودي جمال خاشقجي، الذي اغتيل في السفارة السعودية في تركيا عام 2018، إلى حَرْبة موجّهة ضدّ سياسات الحزب الجمهوري، باعتبارها تَتَناقض والقِيم الأمريكية فيما يتعلق بحريّة التعبير وحقوق الإنســـان. وبعد انتخاب بايدن رئيساً، قَدّم السعوديون عدداً من التنازلات في موضوع الحقوق والحريّات، حيث تم الإفراج عن بعض ســجينات الرأي، ووافق الســعوديون على حل الخلاف مع قطر، والذي كان مدعوماً أيضــاً من قِبل إدارة

ترامب. إلّا أنّ ردّ بايدن صَـدَم المملكة وابن سـلمان. ففي الأسـابيع الأولى، جَمّد بايدن مبيعات السـلاح للسـعودية، وعَطّل قرار إدارة ترامب تَصـنيف الحوثيين كجماعة "إرهابية"، ونَشَـر تقريراً أمنياً حول مَقْتل خاشـقجي ودور ولي العهد فيه، بعدما سـعى ترامب جاهداً لتَمْرير الملف دون تبِعات تطال ابن سـلمان، وذلك لعدّة أسباب، من بينها الرؤية المشتركة بين الأمريكيين والسعوديين لمستقبل المنطقة، ومشروع نيوم 2030، والذي كان يُعدّ جزءاً لا يتجزّأ من تلك الرؤية.

وبالنسـبة لبايدن، كانت الخطوات التصـحيحية ضـرورية لمواجهة ضـغط الوعود الانتخابية من جهة، ولتَمْرير مشاريع الإدارة الديمقراطية فيما يتعلق بموقع اليمن من معادلات المنطقة، من جهة أخرى. لكن بالنسبة لمحمد بن سلمان والسعوديين، شكّلت قرارات بايدن صفعة على وجه الاستراتيجيات المرسومة والتوقّعات.

ورغم تَلقّف السـعودية للموقف الأمريكي الجديد بهدوء (مَدْفوعة ربما بمخاوف تتعلق بعدم اسـتقرار الانتقال السلمي للسلطة في المملكة)، ولاسيما فيما يتعلق بمسألة أمْن المملكة الذي اخْتُرق بشدّة من قِبل مُسيّرات اليمن رداً على الاعتداءات المستمرة، وفشل مساعي استمرار الطوق على دولة قَطَر، ومن خَلْفها تركيا و"الإخوان المسلمون"، الذين يعتبرهم ابن سلمان تهديداً استراتيجياً؛ إلّا أنّه كان من الواضح أن القيادة السعودية أدْرَكت أن تصـريحات بايدن في حَمْلته الانتخابية عام 2020 بأنه لا يرى "أي قيمة اجتماعية مُسْـتَرَدّة في الحكومة الحالية بالسعودية"، مع رَفْضه الحديث مع ابن سلمان لأكثر من عام، هو أمرٌ لم يَنْسه ابن سلمان لبايدن على المستوى الشخصي.

إن الموقف الأمريكي من اليمن "واعتباره أولويّة أمريكية"، كما قال وزير خارجية البيت الأبيض أنتوني بلينكن، في حينه، والإدانة الضـعيفة للضـربات اليمنية الموجعة، يعود لمحاولات أمريكية تَهْدف إلى سَـحْب ملف اليمن من التداول في أي معركة مسـتقبلية قد تقع في المنطقة، أو أن يتحوّل إلى جبهة عسـكرية أو خاصـرة رخوة لدول التحالف المُرْتقب، لا يُستهان بها، برًا وجوًا وبحرًا، وعائقًا في وجه المشـاريع الأمريكية – الإسـرائيلية في البحر الأحمر وبحر العرب، بدءًا من كونه مُشْرفًا على مضيق باب المَنْدب، مَرْتَع الناقلات التجارية والعسكرية ذهابًا وإيابًا؛ وقُدرته بالتالي على خَنْق أحد أهم الممرّات العالمية في هذا الإطار، أو على الأقل تَهْديدها، أسـوة بمضيق هرمز في الخليج الفارسي وإمْداداته من الطاقة، وصـولًا إلى المحيط الهندي؛ من دون أن نَنْسى طبعًا الثروات اليمنية من الطاقة والمواد الأوليّة" (موقع العهد، 2021/2/20).

وعموماً، كانت اهتمامات الرئيس الأمريكي بايدن فيما يتعلق بالمنطقة تَنْطلق من سياسة سَلَفه الديموقراطي باراك أوباما، وهي فك الارتباط مع الشرق الأوسط للتفرّغ للصين وروسيا؛ وهو ما يتطلّب "توحيد الصفوف العربية (تحديدًا قَطَر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية) على خلافاتها المتنوّعة، ومدّ جسور من التناغم بين هذه الصفوف وبين شبكة المُتغيّرات التي طالت المنطقة، بدءًا من تطبيع بعض الدول العربية، آسيوية وإفريقية، مع الكيان الإسرائيلي، وصولًا إلى انضمام الكيان الصهيوني للقيادة الأمريكية المركزية الوسطى، بالتنسيق الضمني على ما يبدو مع التركي". وهذه المُتغيّرات اقْتَضت في حينه حلّ الأزمة اليمنية، ومُحاولة إخْراجها من دائرة "الخاصرة الرّخوة" للتحالف السابق الذكر.

إنّ العلاقة التي بدأت بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة السعودية في أربعينات القرن الماضي، وقامت على المُقايضة بين النفط والأمن، قد تَغيّرت مع مرور الوقت، ممّا عزّز الابتعاد والنفور بين ابن سلمان وبايدن، حيث أصبحت الولايات المتحدة مُنْتِجاً كبيراً للنفط؛ وهو ما ألْقى بظلاله أيضاً على العلاقات، لتَتَحوّل المملكة بالنفط إلى الصين، وبالأمن إلى تَعدّد الخيارات، ومن بينها التقارب مع روسيا؛ أي فتح أفق خيارات أخرى، إلى جانب المُحافظة على العلاقة مع اللوبي "الترمبي" في إدارة جو بايدن.

الصفعة الأولى المؤلمة، التي وَجّهها ابن سلمان لبايدن، كانت إبّان اندلاع الأزمة الأوكرانية، والحَظْر الأوروبي على النفط الروسي، ولاسيما بعد تفجير خط نوردستريم، حيث عَمَدت "أوبك+" إلى خَفْض مُعدّلات إنتاج النفط مليوني برميل في اليوم، مُتَجاهلة النداءات الأمريكية **المُعارضة** لذلك، ممّا زاد من أسعاره، مُقَوّضاً الجهود الغربية لمُعاقبة وعَزْل موسكو، الأمر الذي قَرَأته إدارة بايدن على أنه تَقاربٌ مع روسيا؛ في حين ردّ السعوديون بأنه "فرصة لتأكيد مصالحهم في المناطق التي ليست فيها الولايات المتحدة قوّة لا يُنازعها أحد"، و"أنهم يستطيعون دعم أوكرانيا، والعمل في نفس الوقت مع روسيا في أوبك+ ... إنه قرار فنّيٌ لمَنْع انْخفاض أسعار النفط الخام"، ويُشكّل فرصة لتعويض الأضرار التي لحقت بالاستثمارات الغربية التي كانت مُرْتَقَبة لمشروع "نيوم" ورؤية 2030، بسبب الضرر الذي لَحِق بالمملكة جَرّاء موقف بايدن السالف الذكر من ولي العهد السعودي؛ وبالتالي، اعْتبرت المملكة "أنّ ارتفاع أسعار النفط هو الفرصة الأخيرة لاستخدام الموارد المالية من النفط لتحديث المملكة".

وكان ديفيد شينكر، المسؤول السابق في الخارجية أثناء إدارة ترامب، قد وَصَف الحال بين الطرفين بالعبارة الآتية: "التفاعل بين إدارة بايدن (مع ولي العهد السعودي) كان سيّئاً في العامين الأوّلين، لدرجة أن زيارة واحدة

لم تكن كافية لدفع السعوديين المضي بعيداً عن تَحالفهم النفطي مع الروس"؛ والتقارب الكبير مع الصين باعتبارها من أكبر مُستورِدي النفط السعودي، إلى جانب إبداء رَغْبة بالمساهمة في مشروع نيوم ورؤية 2030 الاقتصادية.

على إثر ذلك، شَهِّدت المملكة زيارات مُتعدّدة لكبار مستشاري بايدن، لبحث جهود إنهاء الحرب في اليمن، ومن بينها زيارة بريت ماكغورك وعاموس هوكستين، كأكبر المسؤولين الأمريكيين الذين يزورون المملكة العربية السعودية منذ اندلاع أزمة خَفْض إنتاج النفط. وقد اعْتُبِرت الزيارة كمؤشّر على تَحسّن العلاقات بين واشنطن والرياض، حيث أعْقَبتها زيارة لمستشار الأمن القومي الأمريكي، جيك سوليفان، والتي بَحَث خلالها مُستجدّات الأوضاع الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك؛ هذا في الوقت الذي كانت المفاوضات السعودية – اليمنية قد قَطَعت شَوْطاً كبيراً.

إذاً، زيارات أمريكية مُتعدّدة حَمَلَت في غالبها تطمينات أمريكية "متأخّرة"، وتجديداً للتعهّد بالدفاع عن المملكة ضدّ تهديدات اليمن، أو أي مكان آخر، مُرْفَقة بدعوة إلى "تشكيل تكامل واستقرار إقليمي أوسع، من خلال مزيج من الدبلوماسية والردع والاستثمار الجديد ومُبادرات البنية التحتية"، وفق ما نَقَلَه موقع إكسيوس في حينه؛ إلى جانب " تعزيز رؤيتهم المشتركة لمنطقة شرق أوسط أكثر أمْناً وازدهاراً وترابطاً مع الهند والعالم".

تَمَثّلت الصفعة الشخصية الثانية لإدارة بايدن، بالدبلوماسية الناعمة التي اعتَمدتها السعودية باتجاه إيران في العام الماضي، وبوساطة صينية. ففي الوقت الذي كانت إدارة بايدن، وفق تصريحات لأدرين واتسون، المُتحدّثة باسم مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض، تعمل على "التعاون مع القادة في معظم دول المنطقة" من أجل "بناء شرق أوسط مُسْتَقر ومُتكامل" لمكافحة الإرهاب و"احتواء إيران ودَمْج أعمق لإسرائيل في المنطقة"، كانت المملكة العربية السعودية تَتَحرّك باتجاه المصالحة، واعتماد سياسة أقل توتّراً مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بوساطة عراقية؛ وهي تَكَلّلت بالتوافق برعاية صينية. وقد رَحّبت الولايات المتحدة بهذا التوافق، رغم امْتعاضها من الوساطة الصينية؛ وهو ما يُعدّ في القاموس الدولي مؤشّراً على مكانة الصين الدولية في حل النزاعات بين الدول؛ وهي تَزامنت أو فَضحت ربما الفشل الأميركي والأوروبي في حلّها. وبذلك، هي كانت المرّة الأولى التي تُشارك فيها قوّة كبرى غير الولايات المتحدة (الصين) بشكل أحاديّ في وضع الترتيبات الأمنية واحتواء الصراعات في الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب الباردة في عام 1990.

لكن هذه الصّـفَعات لا تعني على الإطلاق أن المملكة قد اسـتَغْنت عن الولايات المتحدة الأمريكية؛ وإنما هي حَمَلت مؤشّـرات على انطلاقة سـعودية للاسـتفادة من الجو العام الدولي للمناورة لتحقيق مصـالحها. لذلك، وبالتزامن مع المصالحة مع إيران، أعْلَنَت صحيفة "وول ستريت جورنال" في شهر آب من العام الماضـي "أن المسؤولين السعوديين والأميركيين أحرزوا تقدّماً في اتفاق تاريخي لتطبيع العلاقات بين السعودية وإسرائيل". لقد عَمَد ولي العهد السعودي إلى تَبَنّي السياسة التي اتّبعها بايدن في العام الأوّل من تَسلّمه سدّة الرئاسة؛ فهو أراد المملكة بدون ابن سلمان.

عندما بدأت الضـربات الأمريكية لليمن على خلفيّة المسـاهمة اليمنية في دعم القضـية الفلسـطينية و"طوفان الأقصـى"، أعْرَبت السـعودية "عن قَلَقها البالغ لما يحدث في اليمن، وأكّدت أهمية الحفاظ على أمْن واسـتقرار البحر الأحمر، ودَعَت إلى ضـبْط النفس وتَجَنّب التصـعيد"، وذلك عقب إعلان الرئيس بايدن أن القوّات العسـكرية الأميركية نَفّذت، بتوجيهٍ منه، وبالتعاون مع بريطانيا ،وبدعمٍ من أسـتراليا والبحرين وكندا وهولندا، ضَـرَبات ضـدّ عدد من الأهداف التابعة لجماعة أنصـار الله الحوثي في اليمن"، بعد اسـتهدافهم بصـواريخ ومُسيّرات سفن شَحْن في البحر الأحمر، تَمْلكها أو تُشَـغّلها شركات إسرائيلية، أو تَنْقل بضـائع من "إسرائيل" وإليها، تَضامناً مع غزة التي تتعرّض لعدوان إسرائيلي منذ 7 أكتوبر/تشرين الأوّل الماضي، بدعمٍ أميركي.

بعد السابع من أكتوبر وطوفان الأقصى:

إن التحوّل الذي حَمَله "طوفان الأقصـى" لخرائط التحرّكات السياسية والعسكرية الإقليمية والدولية، فَرَض على المملكة العربية السعودية الكثير من الحَذَر والحكمة في مسيرتها، ما بيْن النهج الذي فَرَضه واقع وصول بايدن إلى سدّة الرئاسـة، وتجربة المملكة مع بعض الدول الإقليمية العربية، وتحديداً تجربتي قَطَر والإمارات. فالأولى أدّت إلى فَرْض وقف الحصـار من قِبل الأمريكي، والثانية قضـت بانفضـاض الإمارات من التوافقات بين البلدين، لتَتَحوّل إلى مُنافِس للسعودية في بعض المواقع، والسيْر الصدامي الصارم معها في العديد من المَلَفّات الإقليمية، مثل اليمن وسـوريا ولبنان ... ما عنى اسـتنزافاً هائلاً لمَوارد المملكة الاقتصـادية والعسـكرية، وذلك بالترافق مع رغبة ولي العهد السـعودي بتنويع وتطوير الاقتصـاد السـعودي من خلال رؤية 2030؛ وهي رؤية تتطلب اقتصـاداً قوياً، ولاسيما بعد انْفِضـاض الكثير من المُستثمرين على خلفيّة الحرب على اليمن من جهة، وضغْط الإدارة الديمقراطية الأمريكية على خلفيّة مَلَفّات حقوق الإنسان من جهة أخرى، وعدم الالتزام الأمريكي بحماية المملكة من هجمات الحوثيين في اليمن، ومساعي بايدن لإعادة إحياء الاتفاق النووي مع ايران ... وما

بين النهج الذي تعتمده السعودية حالياً، والقاضي بضرورة إدارة مَلَفّات المنطقة بطريقة دبلوماسية، لتهدئة التوتّر في كثير من الملفّات، والاستفادة من التنافس الدولي للمناورة تحقيقاً للمصالح السعودية الاقتصادية والسياسية، مع تَجنّب الانزلاق –أقلّه راهناً– إلى أي طرف فيها، لما قد يَحْمله من تَبِعات للمملكة على المستوى الداخلي والخارجي، بانتظار اتضاح اتجاهات المعطيات الدولية.

وعلى الرغم من أنّ "طوفان الأقصى" قد أخّر سياق عملية التطبيع السعودي مع الكيان، إلّا أنه مَنَح المملكة العربية السعودية، بشخص محمد بن سلمان، فرصة لاستعادة مكانتها في الإقليم، وتحقيق مكاسب، وفَرْض شروط كانت قد رُفِضت في السابق، حيث تَكثّفت الزيارات الدورية الأمريكية للمملكة، وقُدّمت الوعود لها بأن تكون شريكاً فاعلاً في المجتمع الدولي، باعتبارها قوّة إقليمية نشطة؛ إلى جانب عودة الحديث عن اتفاقيات دفاعية مع الولايات المتحدة، ومنها التعاون النووي السلمي، مُقابل تطبيع العلاقات مع الكيان الإسرائيلي.

في مَطْلع العام الحالي، كشف تقرير لشبكة NBC" نيوز"، أن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، رَفَض اقتراح وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكن، الذي كان يَقْضي بتطبيع العلاقات مع السعودية مقابل موافقة "إسرائيل" على توفير مسار نحو إقامة دولة فلسطينية. وحسب التقرير، فقد رَفَض نتنياهو الاقتراح خلال زيارة بلينكن إلى "إسرائيل"، حيث أبْلَغ وزير الخارجية أنه غير مستعد للتوصل إلى صفقة تُتيح للفلسطينيين إقامة دولة. وقد نَقَل بلينكن اقتراحه لنتنياهو بعد حصوله على التزامات من جانب ولي العهد السعودي محمد بن سلمان وأربعة قادة عرب آخرين، بتمويل إعادة إعمار غزة بعد الحرب مع "حماس"، ودعم عودة السلطة الفلسطينية إلى القطاع المُحاصَر.

كما أشار مسؤولون أمريكيون، وفْقاً لموقع "تايمز أوف إسرائيل"، إلى أنّ بن سلمان أكّد لبلينكن استعداده لتطبيع العلاقات مع "إسرائيل" كجزء من إعادة بناء قطاع غزة بعد الحرب، لافتين إلى أنّ هذا الاتفاق مُرْتبطٌ بخطوات جادّة تَتّخذها "إسرائيل" نحو تحقيق سيادة فلسطينية. وعليه، يتّضح أن أحد أبرز عوائق التطبيع، حالياً، يَتَمثّل باستشراس رئيس حكومة العدو في موقفه من استمرار الحرب على غزة، وتوسيعها أخيراً باتجاه رفح.

خطّة نتنياهو لما يُسمّى اليوم التالي:

من الواضح أنّ رئيس وزراء الكيان، بنيامين نتنياهو، مَدعوماً من قِبل وسائل الإعلام الإسرائيلية، وفي محاولة منه للانقلاب على انقلاب المعادلات الداخلية والخارجية ضدّ طموحاته المتطرّفة، يعمل للضغط على الدول

العربية لتوفير غطاء لعملياته العسكرية في غزة. فَبَعْدَ التعنّت ورفض أي إمكانية لوقف دائم لإطلاق النار، وبعد اتضاح أهداف الحملة العسكرية على غزة، والرفض الضمني والعلني الإسرائيلي لحلّ الدولتين، واتساع رقعة المستعمرات في الضفة الغربية، والتضييق الشديد على الفلسطينيين في عموم فلسطين المحتلة، نَشَرت صحف ومواقع إسرائيلية مختلفة تقارير عن دورٍ للمملكة السعودية ضِمْن ما أسْمَته ب"التحالف العسكري الإقليمي" الجديد، والذي يهدف لحماية الدولة العبرية من "التهديد الإيراني"!

الجدير ذكره أنّ هذه الفكرة ليست حديثة، كَوْنها استعانت بفكرة تحالف عسكري عربي – غربي انْطَلَق الحديث عنه إبّان الأزمة السورية، ليتطوّر لاحقاً مع إدارة ترامب؛ وهدفه، سابقاً ولاحقاً، مواجهة "الخطر الإيراني"؛ ويَشْمل هذا التحالف، وفقاً للإعلام الإسرائيلي: الأردن، السعودية، والإمارات العربية، و"إسرائيل"، والولايات المتحدة؛ إضافة إلى بريطانيا وفرنسا.

لكن اللافت في الموضوع هو الإصرار الإسرائيلي على الإعلان والتأكيد على الدور السعودي في صدّ الهجوم الإيراني بالمُسيّرات والصواريخ على الكيان في 2024/4/13، حيث نَقَل موقع صحيفة "جيروسالم بوست" شكّلت المناورات العسكرية الدفاعية المشتركة التجربة الأولى التي تعمل فيها الجيوش الخمسة، بمساعدة المملكة العربية السعودية، معًا، كتحالف ناشئ لصدّ هجوم إيراني ضد "إسرائيل".

ولعلّ البيان السابق لوزارة الخارجية السعودية، والذي يؤكّد أنْ لا تطبيع لأي علاقات ما لم يتم العمل على مسألة حلّ الدولتين، يأتي كردٍ مباشرٍ أيضاً على التقارير الإسرائيلية المذكورة؛ وهو ما يتوافق مع الردّ شديد اللهجة لوزيرالخارجية الإماراتي، الشيخ عبدالله بن زايد، عبْر منصّة X "تويتر" بأنّ بلاده "تَسْتَنكر" تصريحات نتنياهو؛ لافتاً إلى أنّ الإمارات "تُشدّد بأن رئيس الوزراء الإسرائيلي لا يَتمتّع بأي صفة شرعية تُخَوّله باتخاذ هذه الخطوة. كما ترفض الدولة الانجرار خَلْف أي مُخطّط يَرْمي لتوفير الغطاء للوجود الإسرائيلي في قطاع غزة." وأضاف أن الإمارات "تؤكّد على أنه عندما يتم تشكيل حكومة فلسطينية تُلبّي آمال وطموحات الشعب الفلسطيني الشقيق، وتتمتّع بالنزاهة والكفاءة والاستقلالية، فإن الدولة ستكون على أتم الاستعداد لتقديم كافة أشكال الدعم لتلك الحكومة."

وكان نتنياهو قال خلال مقابلة مع مُقَدّم البرنامج الحواري الأمريكي، الدكتور فيل ماكجراو، عن رؤيته عمّا سيحدث لغزة بعد هزيمة حركة "حماس: "ربما يَتَعيّن علينا أن يكون لدينا نوع من الحكومة المدنية؛ بعض

الإدارة المدنية من قِبَل سـكّان غزة الذين ليسـوا مُلْتَزمين بتدميرنا، ربما بمسـاعدة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودول أخرى، أعتقد أنها تريد أن ترى الاستقرار والسلام ".

خطّة للجميع "بعد نتنياهو"

عَطْفاً على آليّة العلاقات التي جَمَعت ما بين السـعودية ودولة الإمارات، المباشـرة وغير المباشـرة، وعلى الارتباطات القائمة دولياً وإقليمياً، يتّضـح أن الجميع بدأ يعمل "على خطّة ما بعد نتنياهو"، سـواء في الإدارة الأمريكية – والتي وفق تسـريبات إعلامية لمسـؤولين أمريكيين، تشـير إلى أنّ الإدارة تَتَطلّع إلى ما بعد عهد نتنياهو، في محاولة لتحقيق أهدافها في المنطقة، باعتبار أن نتنياهو "لن يبقى هناك للأبد" – أو في السعودية، أو في الإمارات.

وفيما ينتظر البعض خروج نتنياهو من المُعادلة مُحَمّلاً بأعباء مرحلة "طوفان غزة"، ينتظر البعض أيضـاً مرحلة الانتخابات الأمريكية، ومن ستحمل إلى سدّة الرئاسة، وأن عملية التطبيع السعودي –الاسرائيلي لن تتم في المرحلة الراهنة. فابن سـلمان، من جهته، يَجِد معارضـة إسـرائيلية واضـحة لإمكانية تطبيق قرار حل الدولتين، ما يَحْرمه من ذريعة مقبولة لدى الشارع العربي والإسلامي لتطبيع العلاقات مع الكيان، تحت عنوان "مُنْقِذ غزة والدولة الفلسطينية" – مع ما يَحْمله هذا المعطى من تفعيل أو تنشيط للدور السعودي في المنطقة، باعتبار السـعودية أحد مفاتيح "الحلّ والعقد" في المنطقة، وفي مواجهة الدّوْرَين الإيراني والتركي، على اختلافهما؛ لكن، في الوقت عَيْنه، من الواضـح أن ابن سـلمان لا يريد أن يُقَدّم هذا الأمر كَهَدِيّة لإدارة بايدن التي قد تكون في أيامها الأخيرة؛ وعملياً، في أضْـعف حالاتها. من هنا تَنْبع أهمية الاتصـالات المسـتمرّة بين محمد بن سـلمان وبين الرئيس الأمريكي السـابق دونالد ترامب، وبعضـها على خلفيات اقتصـادية؛ ولكن من المؤكّد أنها ليست بعيدة عن تطوّرات المنطقة والانتخابات الأمريكية، على السواء.

لكن من الواضح أيضاً في هذا السياق، أنّ الإدارة الأمريكية، وعلى اختلاف مَشاربها السياسية، من جمهورية وديمقراطية، قد اتّخذت موقفاً واضـحاً من التحدّيات الشرق أوسطية؛ وهو ما تؤشّـر له تصـريحات السـيناتور الجمهوري عن ولاية سـاوث كارولاينا، ليندسـي غراهام (الجمهوري ، ومن مؤيّدي ترامب)، والذي بَرَزَ كقَناة دبلوماسـية رئيسـية بين الأمير محمد بن سـلمان وإدارة بايدن، حيث اتصـل، خلال أحد لقاءاته ببن سـلمان، بالرئيس السابق ترامب، في أواخر شهر آذار الماضي، حسب قناة "سي إن إن"، للحصول على ما يبدو على

(مباركة) ترامب لعَدَم إعاقة سَـيْر عملية التطبيع في الكونغرس الأمريكي، رغم النفي بأن هذا الاتصـال تَطرّق إلى الموضوع.

وكان مُستشار الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، جاريد كوشنر، قد زار المملكة السعودية عقب معركة "طوفان الأقصى"، ليقول بعد الزيارة: "إنّ المملكة لا تزال مُهْتمّة بمُتابعة اتفاق التطبيع مع إسرائيل بوساطة أمريكية، على الرّغم من حرب إسرائيل المستمرّة مع حماس"؛ وأضاف كوشنر: "بصَراحة، لا يزال هناك الكثير من الحماس لمُواصلة المَسار الذي تمّ تحديده في ظلّ إدارة ترامب، الذي تَبَنّته إدارة بايدن، لمحاولة الجَمْع بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية؛ مؤكّداً: "أعتقد أنهم يَرْغبون في المضي قُدُمًا في الاتفاق مع أمريكا وإسرائيل. الاتفاق الذي تتم مناقشته ليس مُجَرّد شراكة مع إسرائيل؛ بل يعمل أيضًا على تعميق علاقاتها مع أمريكا، وهو أمر مهم للغاية."

وقال كوشنر إنّ التطبيع "صفقة جيّدة حقًا لأمريكا؛ ويبدو أنها صفقة مهمة جدًا لتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط". ولكن كوشنر حذّر قائلاً: "علينا أن نضع في اعتبارنا أنه إذا لم تكن أمريكا قريبة من المملكة العربية السعودية، فسوف يَتّجهون في الاتجاه الآخر نحو الصين."

انطلاقاً من كلّ هذه المؤشّرات، بات من الواضح أن المملكة السعودية قد تَحرّرت من عبء المُراهنة على عودة دونالد ترامب لإجراء اتفاقات "التطبيع"؛ ولكنها تَتَحرّك وفقاً لواقع الساحة العربية والإسلامية؛ وهو ما يؤكّده ضمنياً الإعلان الأمريكي عن الانتقال للنقطة باء من الاتفاق الشامل، أي "اتفاق ثنائي" بين الولايات المتحدة والمملكة السعودية، وتَليه اتفاقية تطبيع مع الكيان الاسرائيلي، ثم وضع مسار لحلّ الدولتين!

وكانت صحيفة "الغارديان" قد أشارت إلى ما وَصَفته ب "الاتفاق التاريخي" و"إطار العمل"، والذي سيُوفّر للسعودية ضمانات أمنيّة، بعد تَعثّر الخطة ألف، القاضية بالتطبيع المباشر مع الكيان، بسبب رَفْض الأخير وقف إطلاق النار والاعتراف بالدولة الفلسطينية.

وكان المُتحدّث باسم وزارة الخارجية الأميركية، ماثيو ميلر، أعْلن أخيراً أنّ الولايات المتحدة و"إسرائيل" والسعودية "قريبون جدًا" من التوصل إلى اتفاق بشأن "الأجزاء الثنائية" من صفقة أكبر تَهْدف إلى تطبيع العلاقات بين إسرائيل والسعودية. وتابع أن "جميع جوانب الصفقة الضخمة التي تعمل الولايات المتحدة على التوسّط فيها مع المملكة العربية السعودية وإسرائيل مُرْتَبطة ببعضها البعض، ولن يمضي أيٌ منها دون

الآخر"، موضـــحاً: "في اتفاقية التطبيع المُحْتمَلة، التي نتحدّث عنها مع الســـعودية، هناك عدة مُكوّنات: أوّل مُكوّن هو حزمة من الاتفاقيات بين الولايات المتحدة والسعودية (خطة ب)؛ والمُكوّن الآخر هو تطبيع العلاقات بين السعودية وإسرائيل (خطة ألف)؛ والحزمة الأخرى ستكون وضع مسار لحلّ الدولتين (خطة ج) من أجل الشعب الفلسطيني."

وقال ميلر إنه "حتى وإن تمّ التوصـل إلى اتفاق بشـأن الجزء الثنائي من الصـفقة (أي مع الولايات المتحدة)، فإنها لن تمضي قُدُماً دون الجوانب الأخرى، أي التطبيع ومسار حلّ الدولتين"، مضيفاً: "لقد كنّا واضحين جداً، والسعودية كانت واضحة جداً، بأنّ هذه صفقة شاملة تَتَكوّن من توافقات ثنائية (الولايات المتحدة– المملكة / إسرائيل – المملكة)؛ وتشمل أيضاً مساراً نحو حلّ الدولتين"!

وعندما سُئل عن سبب بَذْل الولايات المتحدة كلّ هذا الجهد في هذه المُبادرة فيما من المُرجّح أن يَرْفضها رئيس الوزراء الإســـرائيلي بنيامين نتنياهو، قال ميلر إن الولايات المتحدة تعتقد أن نهج التكامل الإقليمي هو في مصـلحة إسـرائيل، لأنه سـيُوفّر أمنًا أوسـع للدولة العبرية، ويَعْزل إيران في المنطقة (...) مع تزويد إسـرائيل بشركاء للمساعدة في إعادة بناء غزة. وأضاف: "في نهاية المطاف، سَيَتعيّن على حكومة إسرائيل أن تختار ما هو في مصلحة شعبها."

وبحسـب التحليلات الأمريكية، "من المُحتمل أن تُعيد مثل هذه الصـفقة تشـكيل الشـرق الأوسـط. فإلى جانب تعزيز أمْن إسرائيل والسعودية، فإن من شأنها أيضاً أن تُعزّز موقف الولايات المتحدة في المنطقة على حساب إيران، وحتى الصين". إلّا أن الاتفاقية تَحْتاج في الوقت الحالي موافقة الكونغرس؛ نظراً لأنها قد تَمْنح السعودية إمكانية الوصول إلى الأسلحة الأمريكية المتقدّمة، والتي كانت مَحْظورة في السابق.

وتَحْمل هذه التحليلات، الأقرب إلى كَوْنها معلومات، إشـارة إلى فتح مجال تسـليح السـعودية مُجدّداً بأسـلحة كانت محظورة عليها خلال الحرب ضـدّ اليمن. ومن المُتوقّع، اسـتناداً إلى جملة المؤشّـرات الواردة أعلاه، أن تَتَمكّن المملكة السعودية من الحصول على موافقة معظم أعضاء الكونغرس الأمريكي، خصوصاً وأن المملكة أثبتت، كما كنّا أشـرنا في تقديرات سـابقة، إلى أنها سـتلعب دور قبّة حديدية في مواجهة الأسـلحة الحوثية والإيرانية، بشـكل مَجّاني بالنسـبة للكيان والولايات المتحدة، في منطقة تُشْـرف عليها؛ ومن المرجّح أن تكون مفتوحة على سيناريوهات عسكرية أوسع.

في السياق، التقى وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان نظيره الأمريكي أنتوني بلينكن، في مقرّ الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، وذلك على هامش الاجتماع المشترك بين وزراء خارجية دول مجلس التعاون مع الولايات المتحدة. وبحسب ما أوْرَدته وكالة الأنباء السعودية "واس"، فقد استَعْرض الجانبان خلال اللقاء سُبُل تعزيز العلاقات الثنائية والتعاون المشترك في مختلف المجالات، وبحثا تطورات الأوضاع في قطاع غزة ومدينة رفح، وأهمية الوقف الفوري لإطلاق النار؛ بالإضافة إلى مُناقشة بذل كافة الجهود لضمان إدخال المساعدات الإنسانية المُلحّة للقطاع، وعلى ضرورة إيجاد حلول سريعة لمفاوضات الرهائن بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. وقال بن فرحان: "نحن نؤيّد إطلاق سراح جميع الرهائن؛ لكن من الضروري للغاية أن يكون أي وقف لإطلاق النار دائماً وليس مؤقتا."

وأشار إلى حقوق الشعب الفلسطيني وتطلعاته في تقرير المصير، وهو ما يجب أن يتحقق، وقال: "من خلال تحقيق ذلك يُمْكننا أن نَضْمن أن النضال الذي استمر لعقود عديدة سَيَنْتهي، وسيُتيح الكثير من الفرص"، مؤكّداً أن الفرص الاقتصادية وفرص التنمية التي يوفّرها السلام والأمن والتعاون، هائلة.

أما وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، فقال في المناسبة ذاتها: "أعتقد أن العمل الذي تقوم به المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة معاً، فيما يتعلق باتفاقياتنا، قد يكون قريباً جداً من الاكتمال"؛ وأوضح بلينكن أنّ الولايات المتحدة ستُجْري محادثات في الأسابيع المُقْبلة مع دول المجلس الخليجي الست، حيال دمج الدفاع الجوي والصاروخي وتعزيز الأمن البحري.

وقال إن المنطقة أمامها خيار بشأن مستقبلها، ومن ضمنه "المستقبل المليء بالانقسامات والدمار والعنف وعدم الاستقرار الدائم"، مُضيفاً أن دول الخليج "اخْتارت، من خلال اجتماعها مع الولايات المتحدة، تكاملاً أكبر وسلاماً أكبر" .

كما أبْلَغ بلينكن دول الخليج أنه سيضغط من أجل إقامة دولة فلسطينية وزيادة وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة؛ وخلُص إلى أن "الطريقة الأكثر فعالية لمُعالجة الأزمة الإنسانية في غزة، وتخفيف المعاناة، وخَلْق مساحة لحلٍ أكثر عدلاً واستدامة، هي التوصل إلى وقف لإطلاق النار وإعادة الرهائن إلى ديارهم."

إذاً، وباستثناء تعليق المفاوضات الجزئية للتطبيع، ومحاولة الاستفادة من المعطيات الراهنة لتَمْتين الموقع السعودي، التزمت المملكة ما يُشْبه "الصمت الدبلوماسي"، رغم الاجتماعات المشتركة العربية – الإسلامية

على مختلف المستويات. كما سَمَحت السعودية بمرور السلع والبضائع من دبي عبْر أراضيها إلى كيان العدو، مرورًا بالأردن، بعد إغلاق البحر الأحمر في وَجْه السفن المُتوجّهة إلى موانئ فلسطين المحتلة.

في الختام:

من الواضح أن منطقة الشرق الأوسط (غرب آسيا) تَتّجه نحو مسار جديد في الآليات للوصول إلى الأهداف عيْنها، عبر الالتفاف على المُسمّيات، والمُتغيّرات الآنيّة، لتحقيق استمرارية المشروع الأكبر في الشرق الأوسط "الأجْدَد"، ولكن بلغة قد تكون أشدّ عنفاً، وأكثر مُداهَنة.

إنّها قراءة في المعطيات الراهنة، وعلى خط العلاقات السعودية مع الولايات المتحدة وتَمَوْضعاتها الدولية والشرق أوسطية من جهة، والمنطقة عموماً وفلسطين خصوصاً، من جهة أخرى. وهي تؤكّد أنّ الأهداف أو الاستراتيجيات الكبرى لم تتغيّر، وإنّما تكتيكات المرحلة هي التي تَعَدّلت، وخصوصاً بالنسبة لنتنياهو وترامب وبايدن، وما يُمثّلونه من خطوط فكرية أيديولوجية – سياسية – رأسمالية، وحيث تستمر منطقة لغة الضاد بأداء دور "المفعول به لا الفاعل" حتى اليوم!